فوق الطاولة

د. سعد بساطة

الكلمة التي تعبّر عن أوضاع عام 2022

اعتبرها خبراء اللغة أنها الأكثر توضيحاً وإيجازاً للمعاناة لما شهدته السنة من فظائع؛ وهي «بيرماكرايسيس» ومعناها «الأزمة المستمرة»؛ دمجاً لكلمتين بالإنجليزية «بيرمينانت» كصفة تعني الاستمرار و«كرايسيس» أي أزمة.. وقد شاع استخدامها وتصدرت أحداث العام بصدماته التي أربكت العالم. وتوالت الأنباء عن تعثر سداد بلدان نامية لديونها؛ وزيادة الغلاء الدولي، وأمسى العالم مثقلاً بموجات من الركود التضخمي تتفاوت حدتها بين الدول.

أسدلنا الستار على عام طويل ومحمل بالكثير من الأحداث والقصص والغرائب، ليبدأ عام جديد بكل ما يحمله من آمال؛ وسرعان ما تدور عقارب الساعة وتختلط الأمنيات بالرغبات، فيتلون العام الجديد بألوان وتفاصيل متضادة تشكلها طموحاتنا وخيباتنا.

بنهاية العام، تقوم المؤسسات بمراجعة دقيقة لكل الأرقام والنسب والإحصائيات والبرامج والمشاريع والملفات والخطط سواء أنجزت أو لم تنجز. كشف حساب كهذا يسهم بلا شك في كشف ملامح التميز والتفوق، وكذلك يبرز تفاصيل الضعف والقصور. كم نحن بحاجة لعملية مراجعة سنوية لنُعلّق جرس إنذار ليكشف جاهزيتنا.

دعونا نستعرض بضعة أحداث غير مسبوقة وقعت العام المنصرم (سأقتصر على سرد الاقتصادي منها):

ساعدت معدلات الخصوبة المرتفعة لبعض البلدان بزيادة عدد سكان العالم لأكثر من ثمانية مليارات شخص. لكن الأمم المتحدة تقول إنه على الرغم من ارتفاع سكان العالم من سبعة مليارات إلى ثمانية، استغرق ١٢ عاماً، إلا أنه سيستغرق ١٥ عاماً ليصل إلى ٩ مليارات، حيث يبدو أن معدلات الولادة آخذة بالتباطؤ.

جرى مونديال ناجح في قطر، بمردود مالي هائل؛ كانت هذه هي النسخة الأولى من البطولة التي تستضيفها دولة عربية إسلامية.

أعلن علماء جامعة أكسفورد بتشرين الأول الماضي أنهم طوروا لقاحاً ضد الملاريا يتمتع بإمكانية «تغيير العالم». من المتوقع أن يتم طرح اللقاح الجديد (الرخيص الثمن) في العام المقبل، وقد أظهرت التجارب أن اللقاح الجديد فعال بنسبة ٨٠ في المئة ضد المرض الفتاك، الذي يقتل نصف مليون شخص سنوياً.

شهدت بريطانية مفاجأة إيجابية حصلت هي أن ريشي سوناك خلفها، وهو أول خبير مالي ملون يتولى هذا المنصب. باختصار: ذكر محلل اقتصادي شهير، أن العالم متورط في خمس أزمات كبرى تشمل تداعيات جائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، والتضخم المرتفع، والتخوفات من الركود، وتحديات الديون في البلدان النامية والأسواق الناشئة، ثم أضاف لها سادسة بحكم الخبرة في اقتصاديات التجارة الدولية وهي الحروب التجارية!

الأزمات ما هي إلا معابر من واقع قديم إلى واقع جديد. هذا نظام دولي أوشك على نهايته ومن المراقبين من يرى أن نهايته قد حلت بالفعل ولكن لم يعلنها النعاة بعد. نحن في إطار ترتيبات جديدة لنظام جديد لم يسفر عن معالمه وقواعده بعد، وحتى يحين زمنه بقواه الجديدة وقواعد ألعابه السياسية والاقتصادية تسير الأمور ببقايا متوارثة قانوناً وعرفاً من النظام الدولي الذي سيصير بائداً وفي ذمة التاريخ كما جرى لنظم سابقة له.

خدعنا عام ٢٠٢٢ حين أطل كالحمل الوديع، فاستبشرنا خيراً بتعافٍ اقتصادي واسع بعد انتهاء عاصفة الإغلاقات، وتوقعنا زوال عصر الخسائر المالية المروعة، لكنه أعطانا درساً قاسياً لن ننساه أبداً، فقد اشتعلت فيه الحرب الروسية الأوكرانية، وتنامت أعداد الجوعى والفقراء، وزال عصر الأموال الرخيصة، وتفجرت أزمات التضخم، والبطالة، والطاقة، والعقوبات، وزاد تعطل سلاسل الإمدادات وأشباه الموصلات، وتفاقمت الديون، والأدهى أنها معضلات ستستمر معنا في عام ٢٠٢٣ الذي نأمل أن يشهد تعافياً اقتصادياً تاريخياً.

أختم بصورة لبابا نويل؛ مستغرباً من أحد المواطنين؛ ويقول: «إيه حكايتك يا بني؟! المشكلات نفسها والأمنيات مثل العام اللي فاات؟!».

تطبيق دليل التصنيف الصناعي الموحد للأنشطة الاقتصادية

الحكومة تبشر بانفراجات قريبة في المشتقات النفطية وتوافق على منح القرض الشخصي للعاملين والمتقاعدين

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أن الاختناقات الأخيرة في المشتقات النفطية بطريقها إلى الانفراج في ظل تواتر وصول التوريدات وفق برنامج محدد بما يحسن تأمين الطلب على المادة، مجدداً التأكيد على اللجان الوزارية وضع رؤى ومقترحات لمختلف القضايا الاقتصادية والخدمية وفق الإمكانات والموارد المتوافرة، وخلال الجلسة وافق المجلس على استثمار عدد من محطات الوقود العائدة لشركة محروقات على النحو الذي يعزز من توافر المادة في الأسواق وفق الحدود الممكنة.

وأكد عرنوس على جميع الوزارات ترتيب أولويات العمل لتنفيذ خطة العام ٢٠٢٣ والتركيز على تنفيذ المشروعات ذات الأولوية التي تحقق قيمة مضافة لناحية زيادة الإنتاج وتحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات.

وناقش المجلس سبل الاستفادة من الكوادر الطبية العاملة لدى الجهات العامة لأطول فترة ممكنة بما يسهم في تعزيز قدرات الجهاز الطبي والصحي الوطني.

وأدان المجلس اعتداءات العدو الإسرائيلي على مطار دمشق الدولي والتي تتنافى مع كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحرم الاعتداء على المطارات المدنية، معرباً في الوقت نفسه عن تقديره للجهود التي بذلها العاملون في وزارة النقل لإعادة وضع المطار في الخدمة وعدم تأخير أي رحلة، وتوجه المجلس بالرحمة على أرواح العاملين في وزارة النفط الذين استشهدوا نتيجة الاعتداء الإرهابي على حافلاتهم خلال توجههم إلى عملهم في حقل التيم.

واعتمد المجلس مسودة السياسة المائية الوطنية في سورية للفترة القادمة في ظل التحديات التي تواجه الواقع المائي وتواتر حالات الجفاف نتيجة التغير المناخي وبهدف ضمان الأمن المائي، وتم التأكيد على أهمية الاستثمار الأمثل للمصادر المائية والحد من الهدر والفاقد وتطبيق التشريع المائي ورفع مستوى الوعي للحد من هدر المياه ووضع دراسة لتعزيز المصادر المائية.

ووافق المجلس على القرار المتضمن أحكام منح قرض للعاملين في الدولة (المدنيين والعسكريين) والمتقاعدين لمرة واحدة بقيمة ٤٢٠ ألف ليرة سورية لمدة عام وتتحمل الخزينة العامة للدولة كل الأعباء المالية المترتبة على ذلك، علماً أن المصارف المقدمة للقرض هي (التجاري السوري، العقاري، التوفير، التسليف الشعبي) ودون كفيل بالنسبة للعاملين الدائمين، وجدد المجلس التأكيد على تقديم كل التسهيلات للقطاع الخاص باعتباره شريكاً أساسياً في عملية البناء الاقتصادي وإعادة الإعمار وتنشيط الواقع الاستثماري والعملية الإنتاجية.

كما وافق على تطبيق دليل التصنيف الصناعي الموحد للأنشطة الاقتصادية في كل أجهزة الدولة والقطاع العام بهدف التماشي مع التطورات الدولية في مجال التصنيف الصناعي.

وفي هذا الإطار أكد المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور عدنان حميدان أن هذا الدليل هو التصنيف الصناعي الدولي وهو معتمد دولياً للأنشطة الصناعية ISIC4 وموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وهو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية.

وأضاف حميدان بأن الغرض الرئيس لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتبليغ الإحصاءات حسب هذه الأنشطة، مؤكداً أن هذا التصنيف يوفر إرشاداً للبلدان في صياغة تصنيفاتها الوطنية للأنشطة وأصبح أداة مهمة لمقارنة البيانات الإحصائية عن الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الدولي. وظل هذا التصنيف الصناعي الدولي الموحد يستعمل استعمالاً واسعاً على كلا الصعيدين الوطني والدولي في تصنيف البيانات حسب نوع النشاط الاقتصادي في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، والأهم أنه جاء نظراً لتقادم نظام التصنيف الوطني من الثمانينيات والتسعينيات، مشيراً إلى أنه نتيجة تدفق المعلومات الواردة إلى المكتب المركزي للإحصاء كان لابد من اعتماد هذا التصنيف لأن هناك تشابكاً غير منطقي، ولأن كل وزارة وجهة معنية أو قطاع تصنف المعطيات والبيانات كما تشاء الأمر الذي يتطلب التماشي مع التطورات الدولية، مضيفاً بأنه تم البدء بإعداد التصنيف وإجراء دراسات على التصنيف الدولي وهو بمثابة المعايير الدولية المطبقة على الأنشطة الاقتصادية في التصنيف وتم إجراء مواءمة بين النظام الدولي المطبق في جميع دول العالم والأنشطة الاقتصادية القائمة في سورية وإعداد هذا النظام على أن يتم توحيد النظام الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية في كل الجهات والقطاعات وتمت مناقشة الموضوع مع الجهات المعنية في مختلف الوزارات ومن ثم تمت الموافقة على التصنيف واعتماده في الجمهورية العربية السورية في جميع الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى توحيد التصنيف للأنشطة الاقتصادية في سورية من جهة إضافة إلى توحيد التصنيف للأنشطة الاقتصادية في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تتعلق بكل وزارة على حدة، مبيناً أن هناك فروقات بخصوص كل وزارة حيث تم أخذ هذه الفروقات وإدخالها ضمن أرقام محددة أي إن هذا التصنيف مرقم أي شبيه إلى حد ما بنظام المحاسبة الموحد لافتاً إلى أنه ومن خلال هذا النظام أصبح لدينا إمكانية بإجراء المقارنات بين المؤسسات والوزارات حسب الرقم الموجود بكل الوزارات إضافة لذلك فإن هذا التصنيف يسمح لنا بإجراء المقارنات الدولية بين الإصدارات الخاصة من الأجهزة الإحصائية العربية وما بين الدول العربية والأنشطة الاقتصادية في سورية وغيرها من الدول في العالم مؤكداً أن هذا التصنيف سيؤدي إلى نقلة نوعية حقيقية في عملية تصنيف الأنشطة الاقتصادية والابتعاد عن المزاجية أو العشوائية في بعض الأحيان التي لاحظناها من خلال ورود المعلومات والبيانات الواردة إلى المكتب المركزي للإحصاء لافتاً إلى أنه سوف يتم الاستمرار بالعمل وإدخال تكنولوجيا المعلومات في عملية توطين هذا التصنيف حيث يكون لدينا في كل الوزارات والجهات تصنيف واحد ونشاط واحد.وفي سياق آخر وافق المجلس على استكمال أعمال إكساء الكتلة / سي/ في مشروع توسع كلية الآداب في جامعة دمشق وعلى استكمال تأهيل صومعة طرطوس

كما وافق المجلس على إجراء مسابقة لتعيين عدد من الدبلوماسيين في الوظائف الشاغرة بوزارة الخارجية والمغتربين.

حميدان لـ«الوطن»:

دليل التصنيف الموحد سيمكننا من إجراء المقارنات بين المؤسسات والوزارات

مجلس الوزراء:

الموافقة على استثمار عدد من محطات الوقود العائدة لشركة محروقات

حرفيون أجورهم اليومية بمئات الآلاف.. و«كشفية» بلا إصلاح!!

رئيس اتحاد الحرفيين لـ«الوطن»: لا علاقة لنا بالتسعير

رئيس لجنة التسعير في «التجارة الداخلية» لـ«الوطن»: ونحن أيضاً

| نوار هيفا

٥٠ ألف ليرة صار رقماً عادياً يطلبه الحرفي من صاحب المنزل أو المحل أو أي مكان يطلب خدمته، (كهربجي) كان، أم عامل صحية، أو نجاراً أو حداداً، وترتفع الأجرة إلى مئات الآلاف في حال كان العمل الإصلاحي المطلوب يستلزم مواد أياً كان نوعها، ناهيك عن أن مجرد تشخيص المشكلة يستدعي دفع أجر حتى لو لم يقم بالإصلاح والحجة جاهزة: ارتفاع أسعار المواد وسعر الصرف، أما الأهم فكان اكتشافنا بأن الكثير من هذه المهن ليست لها محددات أسعار، وإنما تعتمد على مبدأ: (تصطفل منك إلو)

«الوطن» وفي محاولتها معرفة سبب ارتفاع أجور هؤلاء الحرفيين والجهة المحددة لأسعار خدماتهم، التقت بعامل فني كهرباء وخريج معهد متوسط «جمعة راضي» الذي قال إن مردوده المادي يعتمد بشكل كبير على الورشات الضخمة والتعهدات، ففيها يمكن احتساب الأجر بالنقطة، وهو أمر متعارف عليه بين فنيي الكهرباء، على عكس العمل الفردي الذي يكون عبارة عن إصلاحات طارئة في المنازل من وصل لكبل مقطوع أو تمديد إنارة خفيفة أو تركيب طاقة شمسية.. الخ.

وأكد راضي أن التسعيرة تختلف كل يوم حسب ارتفاع أسعار لوازم العمل، أما أجرة اليد العاملة تقريباً فتبقى ثابتة ويحددها العامل مع صاحب العمل وفق اتفاق وشرط مبرم قبل البدء بالعمل، مضيفاً: إن يومية أي عامل كهرباء اليوم لا تقل عن ٥٠٠ ألف ليرة.

أما عامل الصحية «سليم عياش»، فأكد لـ«الوطن»، أنه وقبل احتساب أجرة أي عمل في المنازل يساوم طالب الإصلاح بتكلفة البنزين الخاص بدراجته النارية، وبعدها يتم الاتفاق على أجرة يده بعد احتساب ثمن المواد اللازمة في الإصلاح، مبيناً أن الحد الوسطي ليومية عامل الصحية من دون ورشات كبرى بين ٢٠٠-٤٠٠ ألف ليرة.

معدل اليومية الوسطي بين عامل الصحية وفني الكهرباء لامس بحدوده الدنيا أجرة فني التكييف والتبريد وعامل البناء والحلاق وغيرها من الحرف الفردية، التي برأي أصحابها تمنحهم القدرة على توفير سبل العيش في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، خاصة مع زيادة الطلب على هذه الحرف في ضوء إصلاح الكثير من المنازل أو إعادة الإعمار.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الحرفيين ناجي الحضوة لـ«الوطن» أن نشرة أسعار الحرف اليدوية تحدد من المكاتب التنفيذية في المحافظات، حيث تكون هناك لجان مختصة بكل محافظة تقوم بدراسة الأسعار وتصدر نشرة خاصة بتسعيرة كل مهنة أصولاً وفق معايير تحددها هذه اللجان.

وعن آلية ضبط مخالفات التسعيرة بيّن الحضوة أنها مسؤولية التموين في المحافظة، فهي من يقوم بتسجيل الضبوط الخاصة بالمخالفات في نشرة الأسعار من قبل الحرفيين ووفق أي شكوى مقدمة من المواطنين.

وفي السياق أوضحت مديرة المجالس المحلية لمحافظة دمشق سهى علي أنهم كمكتب تنفيذي لم يصدروا سابقاً تسعيرة عمال الكهرباء أو عمال الصحية أو أي مهنة، بل كانت تصدر عن المكتب التنفيذي أجور «غسيل وكوي، حلاقة، العتالة، أجور عمال المسابح، المخابر.. إلخ» وسابقاً كان هناك قرار عن التصوير الفوتوغرافي وأسعار خدمات المقاهي والمنتزهات.

وأكدت علي أن اليوم أصبحت هناك لجنة الأسعار وهي برئاسة عضو المكتب التنفيذي للتموين والتجارة الداخلية، وهي المسؤولة عن تحديد الأسعار التي يتم عرضها على المكتب التنفيذي ومن ثم تصدر، مبينةً أن تحديد أجور الكهرباء وعمال الصحية لم تصدر أبداً سابقاً ولم يتم أي تحديد للأسعار فيها.

بدوره معاون مدير تموين دمشق ورئيس لجنة التسعير في مديرية التجارة الداخلية محمد البردان نفى وجود لائحة تسعير لمهن الكهرباء وعامل الصحية والدهان.. الخ، موضحاً أن الأجور تحدد وفق اتفاق مبرم بين طالب الإصلاح والعامل من دون أي تدخل بهذه الأجور مهما كانت.

وأكد أن دورهم كلجنة تسعير يقع في حال وجود غُبن أو خلل بالاتفاق المبرم أو رداءة بجودة العمل وفق شكوى مقدمة من الشخص المتأذي وتتم معالجة الشكوى مع الجمعية الحرفية المختصة.

وعن مشروعية تقبل الشكوى والسعي لحلها من دون وجود تسعيرة قانونية من اللجنة بين البردان أن كل عامل له الحق تقاضي ثمن عمله وهو اتفاق بين العامل نفسه وطالب العمل وهم أحرار في هذا الاتفاق ولا يوجد سعر محدد لهذه المهن.

الخبير التنموي ماهر رزق بيّن أن تصنيف هذه المهن تحت مسمى حرفيين، وتحت ظل اتحاد الحرفيين، جاء دون التمييز بين الحرفة والصناعة وفق آلية العمل، فالحرفة تعتمد في أدائها على اليد البشرية فقط، بينما الصناعة نراها تعتمد على الآلات واليد العاملة معاً.

وأكد أن اتحاد الحرفيين من أهم كيانات التشغيل، التي يجب الاهتمام بها، وهو ما لوحظ خلال هجرة بعض الشباب إلى الدول الغربية وحتى العربية وما فعلوه من نهضة حرفية في هذه البلدان من خلال مهن تعتبر بسيطة ويدوية.

وأوضح رزق أن هذه الفئة من العمالة مكون أساسي في الاقتصاد وهي ضمن قطاع الخدمات، الذي من دونه لا توجد إنتاجية نظراً للحاجة الملحة لها اليوم، مؤكداً أن مشكلة هذه المهن تكمن بكونها غير منظمة والفيصل بينها وبين القطاع المنظم هو التأمينات الاجتماعية والضرائب بشقيها «الدخل المقطوع والأرباح»، فضريبة الدخل المقطوع هي التي تفرض على أي شخص صاحب حرفة، والمشكلة اليوم هي عدم تنظيم هذا القطاع من حيث التسعيرة، وهو أحد أدوار الجمعية الحرفية بوضع معايير لهذه التسعيرة وفق النفقات والحاجات الخاصة بهذا العامل.

> **خبير: وضع معايير للتسعير مهمة الجمعيات الحرفية**

«المركزي» يرفع سقف الحوالات اليومية إلى مليوني ليرة في شركات الحوالات

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: أتوقع رفع سقوف السحب في المصارف أيضاً

| جلنار العلي

أصدر مصرف سورية المركزي أمس تعميماً إلى كل شركات الحوالات المالية الداخلية العاملة في سورية، بتحديد سقف الحوالات المسموح به يومياً للشخص الطبيعي أو الاعتباري سواء كان مرسلاً أم مستفيداً بمبلغ مليوني ليرة، وتستثنى من ذلك المبالغ المحولة من الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية والإنسانية ومنظمات الهلال الأحمر السوري والفلسطيني والبطريركية والأمانة السورية للتنمية، إضافة إلى الحوالات العائدة للاتحاد السوري لشركات التأمين والمتعلقة بالإيرادات الواردة من مراكز التأمين الإلزامي في المحافظات، على أن تلتزم هذه الشركات بتحويل حصيلة تلك الإيرادات إلى أحد الحسابات المصرفية المفتوحة لمصلحة الاتحاد، وأيضاً تستثنى من هذا التعميم مصارف التمويل الأصغر فيما يخص تسليم القروض وقبض الأقساط.

وحول ذلك، رأى الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار بمضاعفة سقف الحوالات المالية جاء بناء على المتطلبات الحالية والتضخم الحاصل، معتقداً أن يتم رفع السقف أيضاً للمصارف فيما بعد، وذلك بسبب ورود الكثير من الشكاوى من التجار وأصحاب الأموال حول تأثر تجارتهم وعمليات التحويلات بين المحافظات، موضحاً أن مصرف سورية المركزي اتبع منذ عام ٢٠١٨ سياسة حبس النقد أو تقييد السيولة ليحافظ على السيولة ضمن القطاع المصرفي وشركات الحوالات، كي لا تضخ كلها في السوق وبالتالي تمنع المضاربات بهذه السيولة، وبناء على ذلك حدد المصرف حينها سقف الحوالات للشركات الداخلية بمليون ليرة وللمصارف بمليوني ليرة، لترتفع فيما بعد في المصارف إلى ٥ ملايين ليرة باستثناء التحويلات الخاصة بقانون البيوع العقارية إلى ١٠ ملايين ليرة، لافتاً إلى وجود قرار يحظر على أي شخص مسافر أن ينقل مبالغ مالية بين المحافظات تزيد على ٥ ملايين ليرة.

وبين محمد أن مصرف سورية المركزي أصدر مؤخراً قراراً يسمح للشركات التجارية الخاصة التي تتطلب طبيعة عملها تحويلات مالية تفوق الـ٥ ملايين ليرة، بأن ترسل كتاباً إلى المصرف توضح من خلال الحاجة الفعلية لرفع السقوف اليومية، ليتم النظر بالكتاب من المصرف ليتم السماح لهم بذلك.

ومن منظور اقتصادي، اعتبر محمد أن قرار تقييد سقف السحوبات اليومية هو قرار إيجابي على المدى القصير بحيث لا يتجاوز ٦ أشهر كحد أقصى ولأسباب معينة قد تتعلق بالضغط الكبير على القطع الأجنبي وحصول مضاربات في الأسواق على سبيل المثال، بشرط ألا تطول هذه القرارات إلى سنوات عديدة لأن السيولة بحاجة إلى ضخ وتدوير وتشغيل، لأن القطاع المصرفي وجد كي يستلم أموالاً ويعيد ضخها للاقتصاد الوطني وألا تبقى حبيسة الأدراج، والدليل على ذلك مطالبات غرف الصناعة والتجارة خلال الفترة الماضية بفتح السقوف لأن تقييد النقد يعرقل أعمالهم بشكل شديد، معتبراً أنهم محقون بذلك إلى حد ما.